

المجلة الاقتصادية الشهرية

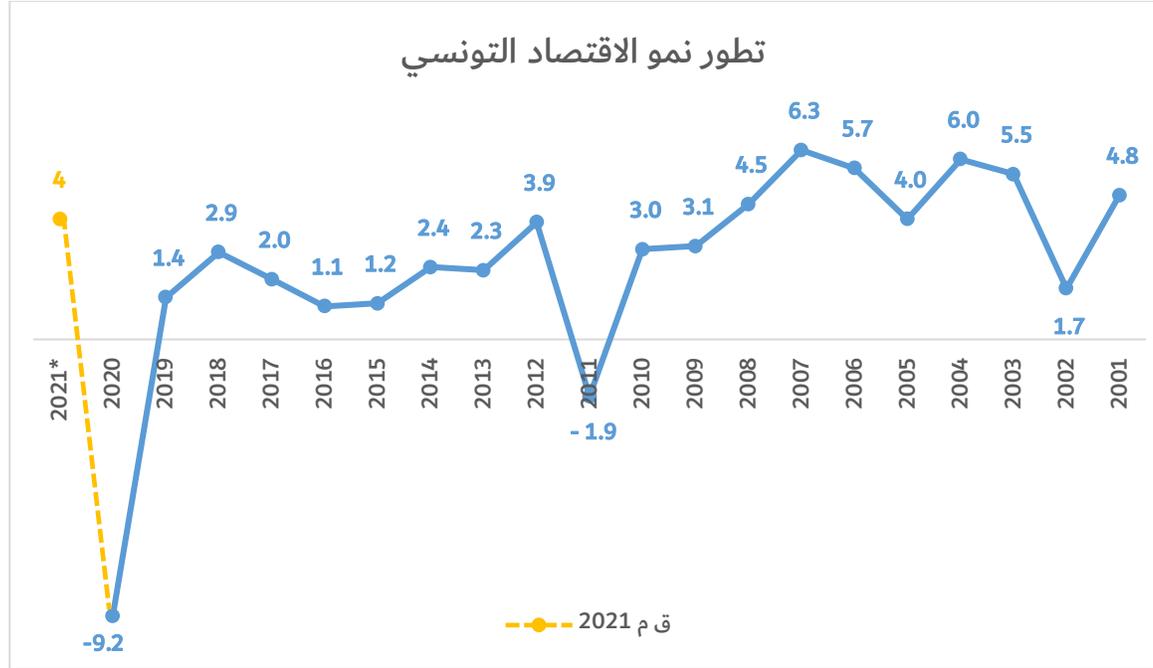
جانفي 2022

لمحة عن الاقتصاد

الملاحظات	الإنجاز	ق م ت 2021	ق م 2021	المؤشر الاقتصادي
ارتفع بنسبة 0.3% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 كما ارتفع بنسبة 0.7% مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021.	0.3%	2.6%	4%	النمو الاقتصادي
ارتفعت لـ 18.4% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 مقارنة بـ 17.9% خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة.	18.4%		17.3%	البطالة
ارتفعت الصادرات سنة 2021 بنسبة 20.5% والواردات بنسبة 22.2% مقارنة بسنة 2020. كما ارتفعت قيمة العجز التجاري سنة 2021 لتبلغ 16215.1 م د بعد أن كان في مستوى 12757.8 م د سنة 2020.	20.5%+ 22.2%+		9.3%+ 9.9%+	صادرات واردات عجز
التجارة الخارجية				
خلال ديسمبر 2021، فقد ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة 1.2% وانخفضت مقارنة بالدولار بنسبة (-6.8%) مقارنة بديسمبر 2020.	1 أورو = 3.2657 دينار 1 دولار = 2.9089 دينار		1 دولار = 2.8 دينار	الصرف
ارتفع معدل نسبة التضخم من 5.6% سنة 2020 لـ 5.7% سنة 2021.	5.7%		5.2%	التضخم
ارتفع سعر البرميل من 41.75 دولار خلال سنة 2020 إلى 70.68 دولار خلال سنة 2021.	70.68 دولار	70 دولار	45 دولار	متوسط سعر خام برنت
انخفض عجز الميزانية ليلعب -869.8 م د في موفى شهر نوفمبر 2021 بعد أن كان -733.8 م د في نوفمبر 2020.	4 869.8 م د	8.3% من الناتج الداخلي الخام	7 994 م د 6.6% من الناتج المحلي الخام	العجز المالي
بلغت جملة موارد الدولة 43 941.2 م د خلال شهر نوفمبر 2021.	43 941.2 م د	55 520 م د	51 804 م د	الجمالية
كما بلغت موارد الاقتراض والخزينة 15 209.7 م د.	15209.7 م د	21 071 م د	18 695 م د	الموارد
خلال نوفمبر 2021، ارتفعت قيمة مداخل الميزانية بـ 9.1% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020 لتبلغ 28 731.5 م د.	28 731.5 م د	34 944 م د	33 109 م د	مداخل الميزانية
ارتفعت نفقات ميزانية الدولة خلال نوفمبر 2021 بالمقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 بـ 2 097.1 م د لتبلغ 33 507 م د.	2 097.1 م د	44 241 م د	40 203 م د	النفقات
ارتفع حجم الدين العمومي إلى 102 799.8 م د خلال نوفمبر 2021 مقارنة بـ 91 835.1 م د نوفمبر 2020.	102 799.8 م د	107 844 م د	109 236 م د	الجمالي
بلغ الدين الداخلي 40 972.1 م د خلال نوفمبر 2021 مقارنة بـ 31 196.8 م د نوفمبر 2020.	40 972.1 م د	40 061 م د	35 024 م د	الداخلي
بلغ الدين الخارجي 61 827.7 م د خلال نوفمبر 2021 مقارنة بـ 60 638.3 م د نوفمبر 2020.	61 827.7 م د	67 783 م د	74 212 م د	الخارجي
حجم الدين العمومي				

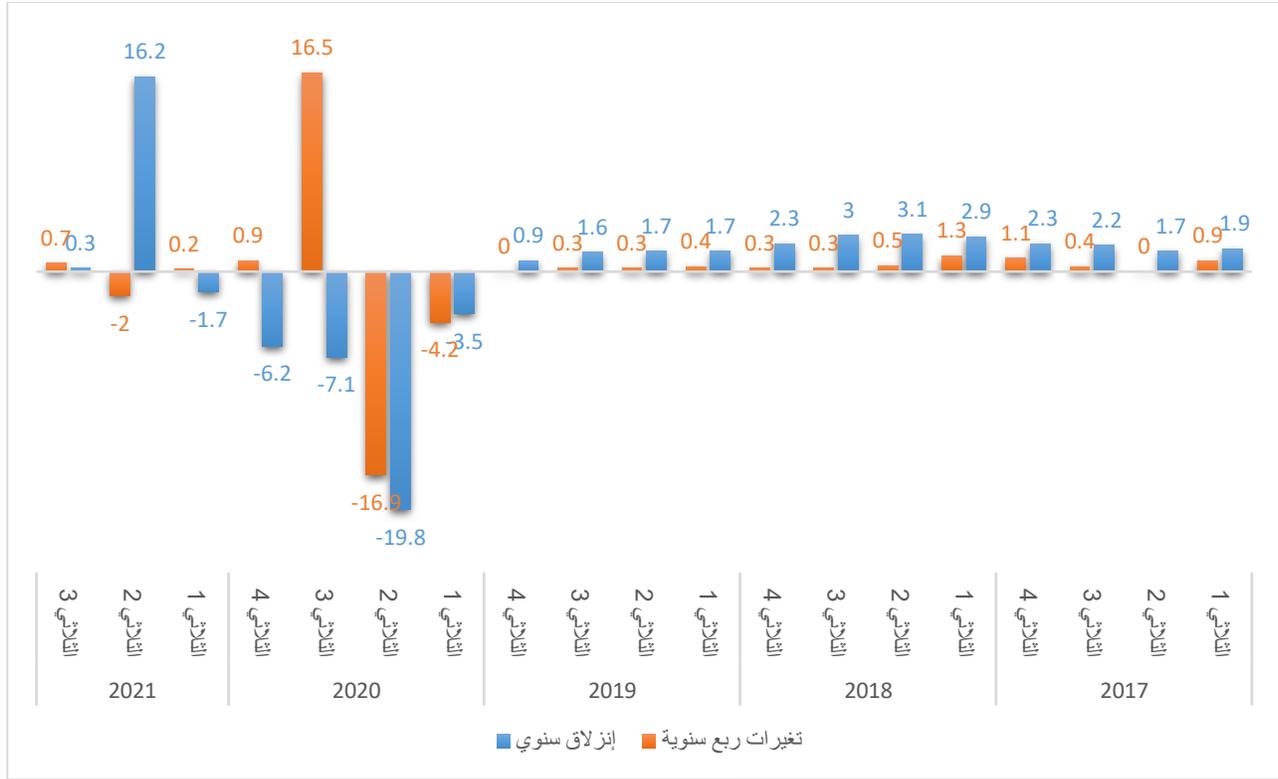
النمو الاقتصادي

ينتظر أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبة 4% حسب قانون المالية لسنة 2021 و2.9% حسب قانون المالية التعديلي.



ارتفع الناتج المحلي الجملي خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 بنسبة 0.7% مقارنة بالثلاثي الثاني من نفس السنة. وهو عائد بالأساس إلى انخفاض القيمة المضافة لقطاع خدمات النزول والمقاهي والمطاعم بنسبة 66.9% وقطاع النقل والتخزين بـ 17.8% وقطاع استخراج منتجات التعدين 7.5%.

سجل الناتج المحلي الجملي ارتفاعا طفيفا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 يقدر بـ 0.3% وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 حين شهد الاقتصاد التونسي (والعالمي) انكماشاً حاداً (-7.1%) بسبب أزمة الكوفيد 19 والحجر الصحي.



يعود هذا الارتفاع إلى:

1. ارتفاع الانتاج في كل الصناعات المعملية:

- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 14%.
- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 1.1%.
- انخفاض انتاج قطاع صناعة مواد البناء والخزف بنسبة -4.5%.
- انخفاض انتاج قطاع النسيج والملابس والأحذية بنسبة -2.5%.
- انخفاض انتاج قطاع الصناعات الفلاحية بنسبة -2.2%.

2. ارتفاع انتاج جل قطاعات الخدمات:

- النزول والمطاعم والمقاهي بنسبة -13.1% وذلك تبعا لقرار إغلاق الذي شمل هذه الأنشطة خلال شهري أفريل وماي لسنة 2020.
- قطاع خدمات النقل -3.3%.

- قطاع المعلومات والاتصالات 5.7%.
- قطاع الخدمات المالية 5.4%.

3. ارتفاع انتاج قطاع المناجم بنسبة 28.9% وقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 29.9%.

4. تراجع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة (-2.6%).

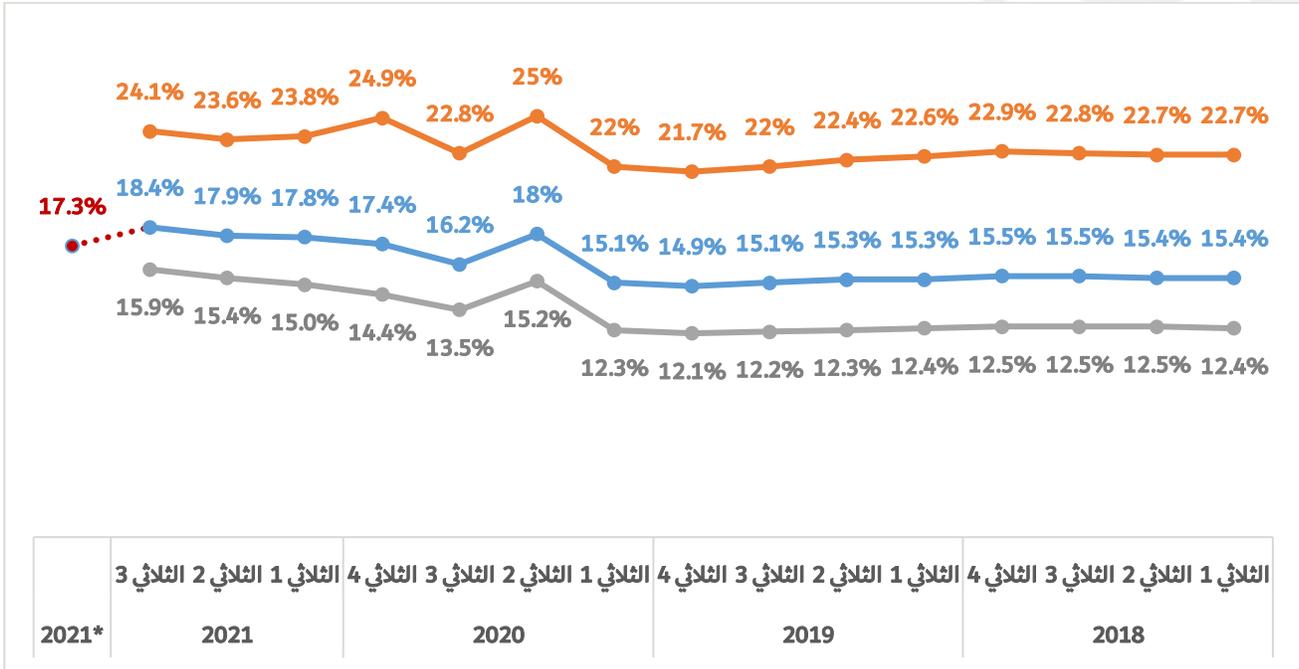
رغم ذلك يبقى الناتج المحلي الجملي دون مستوياته المسجلة أواخر سنة 2019.

حسب مشروع قانون المالية لسنة 2021، كان من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو -7.3% سنة 2020 قبل أن ترتفع تدريجيا سنة 2021 لتبلغ 4% وهو ما سيساهم في تحسين الدخل الفردي من 9575 د سنة 2020 إلى 10270 د سنة 2021.

كما توقع صندوق النقد الدولي (26 فيفري 2021) أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي مسجلا 3.8% في عام 2021 مع بدء انحسار آثار الجائحة. غير أن قدرا كبيرا من المخاطر تحيط بهذا التوقع، نظرا لعدم اليقين بمدة الجائحة ومدى حدتها وتوقيت إجراءات التلقيح. وتعتمد الآفاق متوسطة الأجل اعتمادا أساسيا على المسار المستقبلي لسياسة المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة حسب صندوق النقد الدولي.

البطالة

ينتظر أن تبلغ نسبة البطالة 17.3% حسب قانون المالية لسنة 2021.

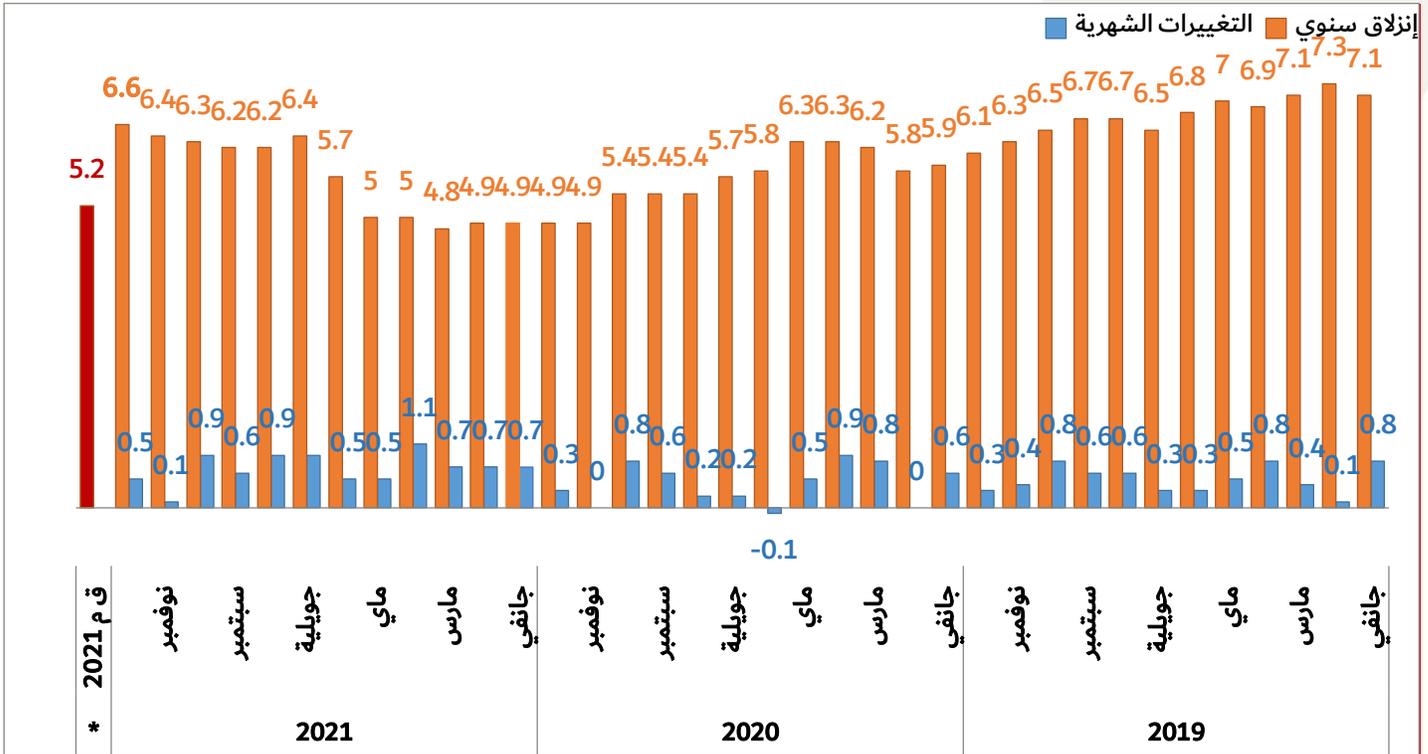


- لا يزال تأثير جائحة الكورونا واضحا على مؤشرات التشغيل والبطالة حيث تراجع عدد السكان المشغولين خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 بحوالي 28 ألفا (-0.8%) الأقل منذ سنة 2014. يمثل الذكور 71.1% (2401.9 ألف) والإناث 28.9% (977 ألف) من مجموع المشغولين.
- ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 746.4 ألفا إلى 762.6 ألفا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 لترتفع بذلك نسبة البطالة من 17.9% إلى 18.4% (الأعلى منذ سنة 2011).
- ارتفعت نسبة البطالة لكلى الجنسين بـ 0.5 نقطة لتبلغ لدى الذكور نسبة 15.9% ولدى الإناث نسبة 24.1%.
- ارتفع معدل البطالة عند الشباب (من 15 إلى 24 سنة) من 41.7% إلى 42.2%. وتقدر بـ 42.8% ذكور و41.7% إناث.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية 2021 يتوقع إحداث حوالي 52 ألف موطن شغل جديد وأن تنخفض نسبة البطالة إلى حدود 17.3% سنة 2021.

التضخم

ينتظر أن يبلغ التضخم نسبة 5.2% حسب قانون المالية 2021.



✓ شهد مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ارتفاعا خلال شهر ديسمبر بنسبة 0.5% مقارنة بشهر نوفمبر 2021.

يعود ذلك إلى:

1. ارتفاع أسعار مجموعة التغذية والمشروبات بنسبة 0.7% حيث شهدت أسعار الخضار الطازجة ارتفاعا بنسبة 4.8% مع ارتفاع أسعار البيض بنسبة 4.4% وأسعار الأجبان ومشتقات الحليب ارتفاعا بنسبة 1.4% وأسعار الزيوت الغذائية بنسبة 0.7%. في المقابل تراجعت أسعار الدواجن بـ (-2%) وأسعار لحم البقر بـ (-0.7%).

2. ارتفاع أسعار الملابس والأحذية بنسبة 1.4% وهو ما يفسر بارتفاع أسعار الملابس الشتوية وأسعار الأحذية الشتوية بنسبة 1.4%.

3. ارتفاع أسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية بنسبة 0.7% العائد لارتفاع أسعار الأثاث والمفروشات الأرضية وأسعار مواد وخدمات الصيانة المنزلية بنسبة 0.9%.

✓ ارتفاع نسبة التضخم عند الاستهلاك إلى 6.6% خلال شهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر 2021. وهو ما يفسر بـ:

- ارتفاع نسق زيادة أسعار مجموعة التغذية والمشروبات من 6.9% إلى 7.6%.
- ارتفاع نسق زيادة أسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية من 4.8% إلى 5.2%.

باحتمساب الانزلاق السنوي، شهد شهر ديسمبر 2021:

1. ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 7.6% بسبب الزيادة في أسعار الدواجن بنسبة 23.3% وأسعار الخضرة بنسبة 10.8% وأسعار زيت الزيتون بنسبة 21.8% وأسعار البيض بنسبة 15.5% وأسعار الأسماك بنسبة 9% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 16.7%. في المقابل تراجع أسعار لحم الضأن بنسبة (-2.2%) وأسعار لحم البقر بـ (-3.6%) وأسعار الفواكه الجافة بنسبة (-6.9%).

2. ارتفاع أسعار المواد المصنعة بنسبة 7.6% والذي يفسر بارتفاع أسعار مواد البناء بنسبة 14% وأسعار مواد صيانة المنزل ومواد التنظيف بنسبة 5.4% وأسعار المواد الصيدلانية بنسبة 5.7% وأسعار الملابس والأحذية بنسبة 8.7%.

3. ارتفاع أسعار الخدمات بنسبة 4.8% وهو عائد لارتفاع أسعار خدمات الصحة بنسبة 6.3% وأسعار الإيجارات بنسبة 5.2% وأسعار خدمات المطاعم والمقاهي والنزل بنسبة 6.5%.

بالنسبة لأسعار المواد الحرة والمواد المؤطرة فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 6.4% و6.5% على التوالي مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة قد بلغت 8.3% مقابل 4% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

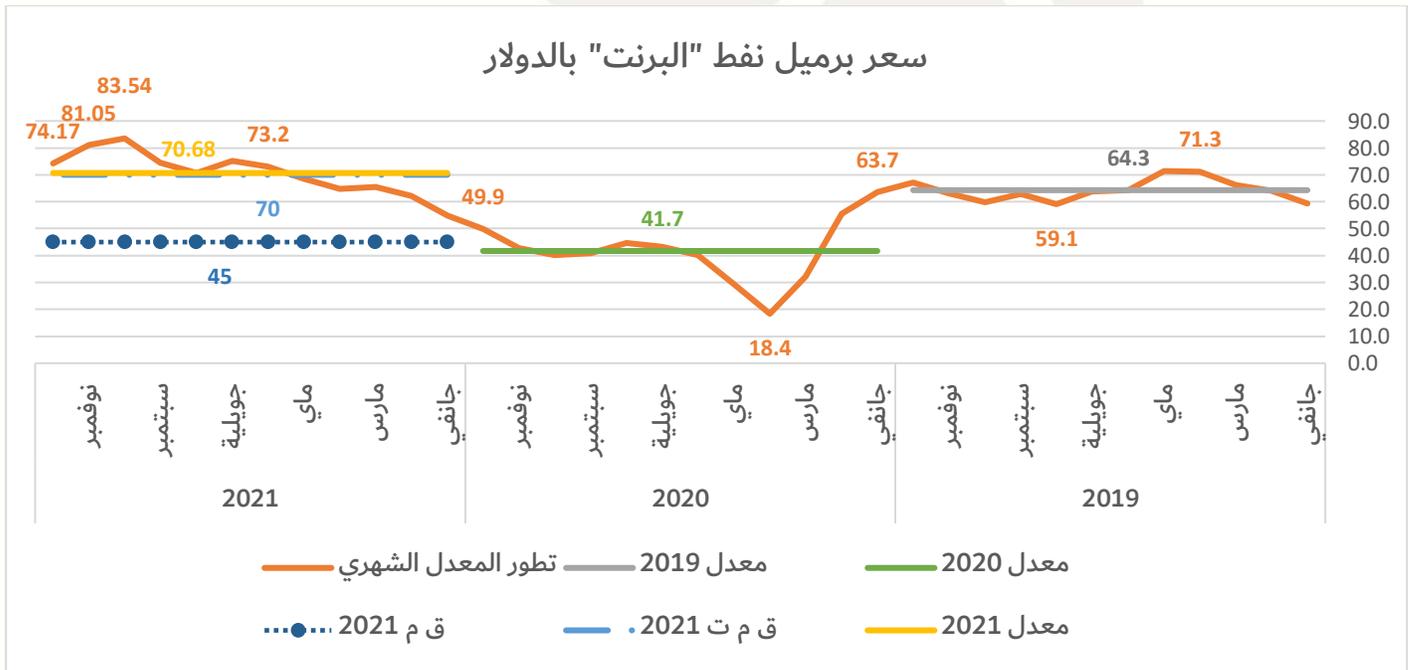
● ارتفع معدل نسبة التضخم من 5.6% سنة 2020 لـ 5.7% سنة 2021 (كان من المنتظر أن ينخفض لـ 5.2% حسب قانون المالية 2021).

تمثل المواد المؤطرة فقط ثلث سلة الاستهلاك المعتمدة وهو ما يجعل نسبة التضخم الحالية لا تعكس الاضطرابات الكبيرة كالتالي شهدها الاستهلاك والعرض خلال أزمة الكوفيد مثلا.

حث خبراء صندوق النقد الدولي (في 26 فيفري 2021) السلطات التونسية على أن تركز على التضخم عن طريق توجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف. وحثوا السلطات على تجنب التمويل النقدي للميزانية، وأشاروا عليها بتنفيذ خارطة طريق لاستهداف التضخم وإعداد خطة تدريجية تقوم على شروط لتحرير الحساب الرأسمالي، مع مراقبة سلامة القطاع المالي عن كثب.

سعر برميل النفط

من المنتظر أن يبلغ سعر البرميل لكامل سنة 2021 معدل 45 دولارا حسب قانون المالية 2021 و70 دولارا حسب قانون المالية التكميلي.

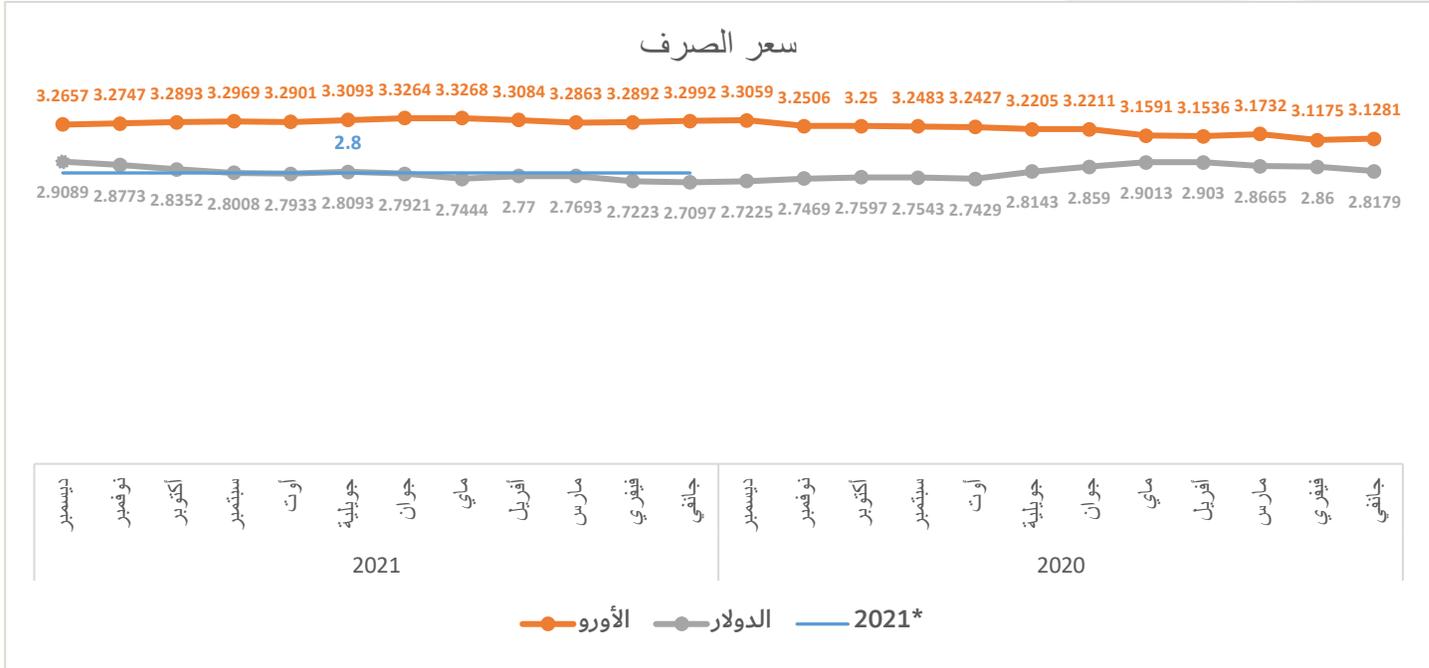


انخفض سعر برميل النفط "برنت" من 81.05 دولار خلال شهر نوفمبر 2021 إلى 74.17 دولار خلال شهر ديسمبر، ليرتفع سعر البرميل من 41.75 دولار خلال سنة 2020 إلى 70.68 دولار خلال سنة 2021.

قد تترافق أزمة كوفيد مع زيادة في التأخير وعدم دفع فواتير الكهرباء والغاز مما قد يؤثر سلبًا على الشركات والمؤسسات ذات صلة بالطاقة والمحروقات.

سعر صرف الدينار بالعملات الأجنبية

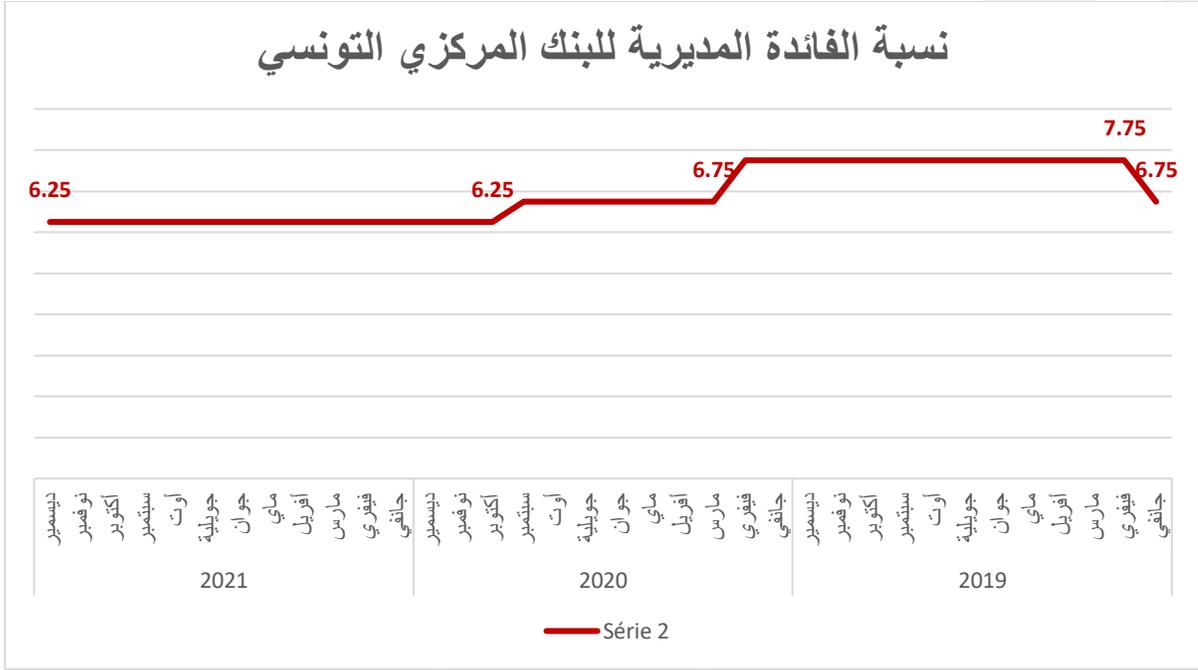
من المنتظر أن يبلغ معدل سعر صرف الدولار 2.8 د في سنة 2021 حسب قانون المالية 2021.



شهد سعر صرف الدينار استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية إذ ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بـ 0.3% وانخفضت مقارنة بالدولار بـ (-3.8%) خلال شهر ديسمبر مقارنة بشهر نوفمبر.

أما مقارنة بديسمبر 2020، فقد ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة 1.2% وانخفضت مقارنة بالدولار بنسبة (-6.8%).

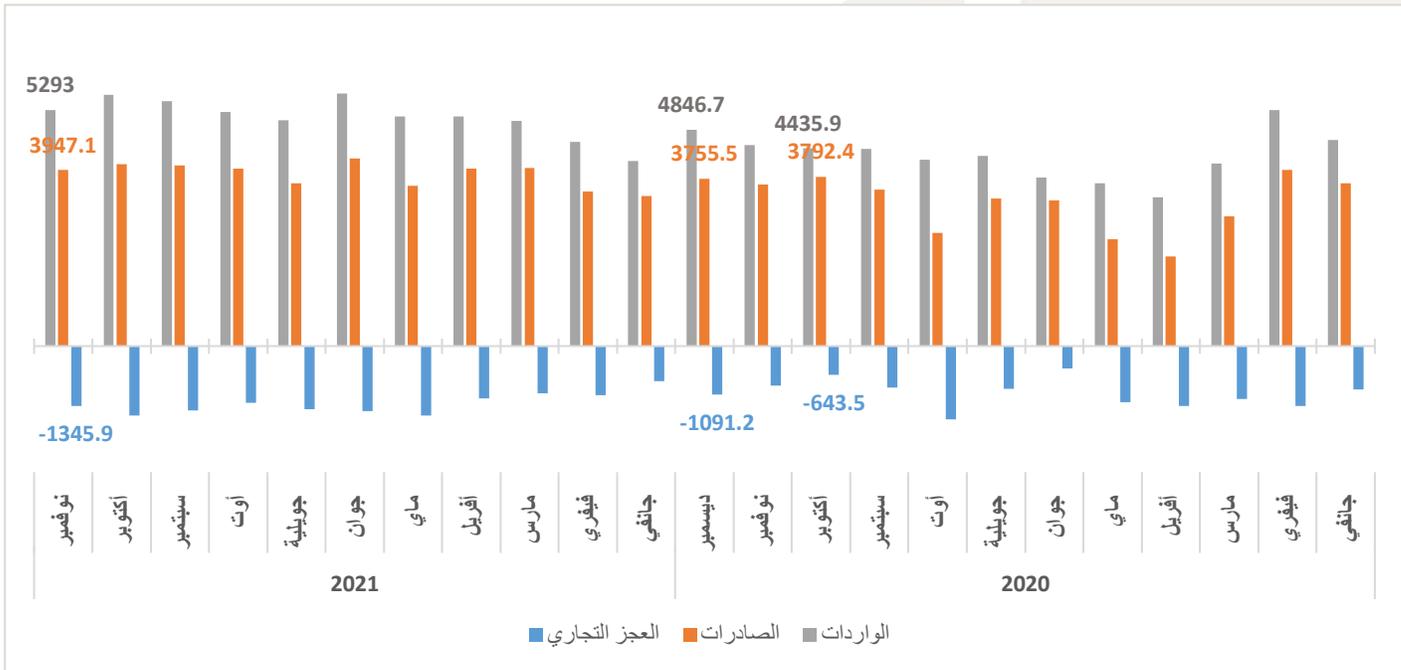
نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي



استقرت نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي على مستوى 6.25 بعد أن كانت تتراوح بين 4.25 و7.75 بين سنتي 2017 و2019 نظرا لسياسة الحكومات الرامية إلى الترفيع في نسبة الفائدة مقارنة بنسبة التضخم وذلك للتحفيز على الادخار وللمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لإنعاش الاستثمار واستعادة وتيرة النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتفاعلا مع توصيات صندوق النقد الدولي. في حين أنه كان من الأجر التحفيض الهام في نسبة الفائدة المديرية على غرار ما تم القيام به في المملكة المغربية وذلك لتخفيض الضغط على المؤسسات والأسر (ménages) ولتشجيع المؤسسات على الولوج إلى الاقتراض من البنوك بنسب فائدة لا تتقل كاهلها.

الميزان التجاري

من المتوقع تتطور صادرات السلع بنسبة 9.3% والواردات بنسبة 9.9% حسب قانون المالية 2021.



تحسن المبادلات التجارية بعد الانتعاش المسجل في سنة 2021.

✓ ارتفعت قيمة الصادرات خلال سنة 2021 بنسبة 20.5% مقارنة بسنة 2020.

يعود هذا التحسن أساسا لارتفاع صادرات قطاع الطاقة بنسبة 39% وصادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 21.9% وقطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 83.2% وصادرات النسيج والملابس والجلد بنسبة 14.4% مقابل تراجع صادرات الفلاحة والمواد الغذائية بنسبة (-3.9%).

على الصعيد الجغرافي شهدت صادرات سنة 2021 ارتفاعا مع الاتحاد الأوروبي 13.9% كإيطاليا بـ 31.4% وألمانيا بـ 24.9% كما ارتفعت الصادرات مع ليبيا بـ 43.5% مقابل تراجعها مع الجزائر بنسبة (-20.2%).

✓ ارتفعت قيمة الواردات خلال سنة 2021 بنسبة 22.2% مقارنة بسنة 2020.

يعود هذا التراجع بالأساس إلى ارتفاع المسجل لواردات منتجات الطاقة بنسبة 29.3% والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة بـ 29.7% وواردات السلع الاستهلاكية بنسبة 17% و مواد التجهيز بنسبة 16%. كما شهدت واردات سنة 2021 انخفاضا مع فرنسا بـ 9% وإيطاليا بـ 15.8% وألمانيا بـ 15.4%.

العجز التجاري

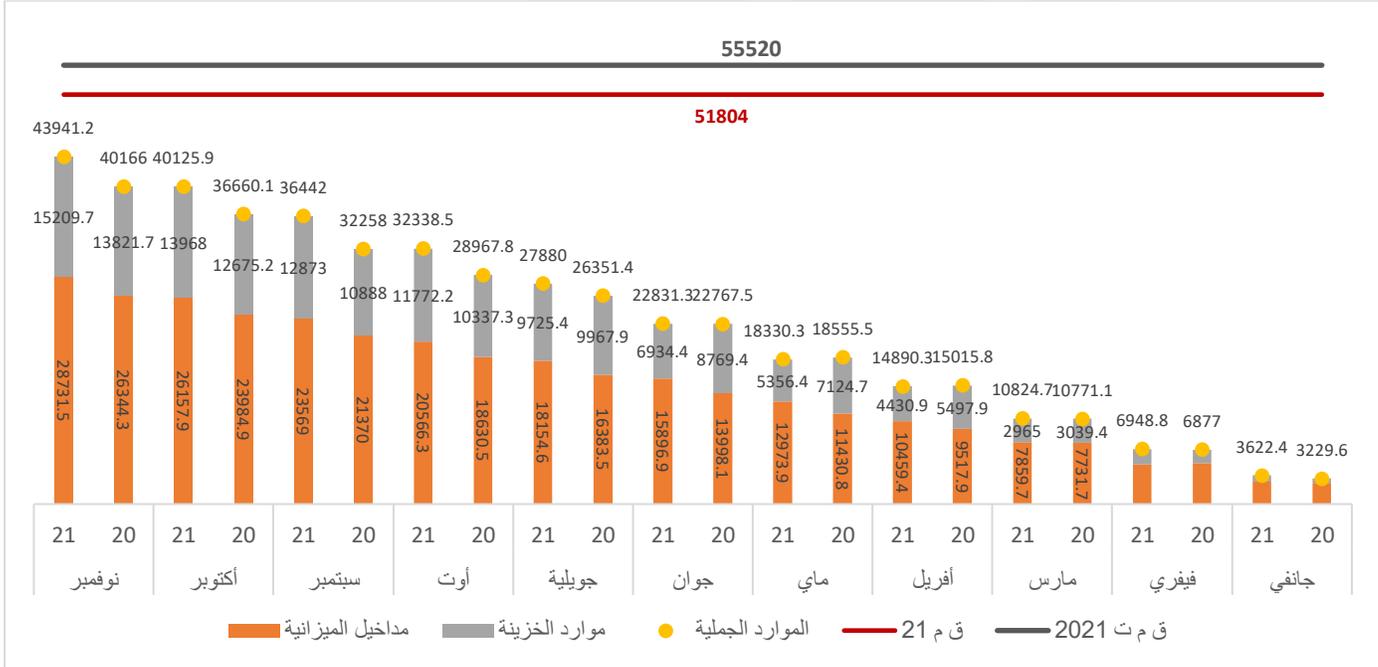
ارتفعت قيمة العجز التجاري سنة 2021 لتبلغ 16215.1 م د بعد أن كان في مستوى 12757.8 م د سنة 2020. يعتمد الانخفاض في العجز المتوقع في تجارة الطاقة (تمثل 40% من العجز التجاري في 2018-2019) على انخفاض أسعار الطاقة العالمية وتشغيل حقل غاز نوارة.

جملة موارد الدولة

من المنتظر أن ترتفع قيمة جملة موارد الدولة خلال سنة 2021 حسب قانون المالية التكميلي 2021 لتبلغ 55 520 م د أي بزيادة 3 716 م د عن 51 804 م د مقرررة حسب قانون المالية 2021 مقارنة بـ 48 833 م د في 2020.

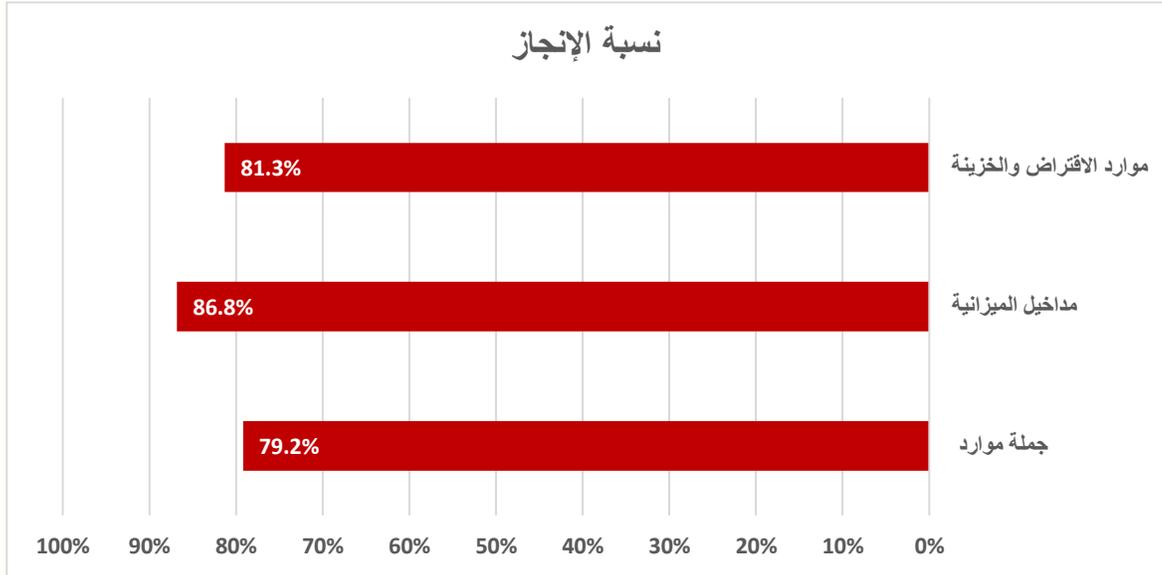
بلغت جملة موارد الدولة 43 941.2 م د خلال شهر نوفمبر 2021.

ارتفعت قيمة الموارد بـ 3 775.2 م د أو بـ 9.4% مقارنة بنوفمبر 2020.



خلال نوفمبر 2021، ارتفعت قيمة مداخل الميزانية بـ 9.1% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020 لتبلغ 731.5 م د (من المتوقع أن تبلغ 33 109 م د حسب قانون المالية لسنة 2021 و 34 944 م د حسب قانون المالية التعديلي).

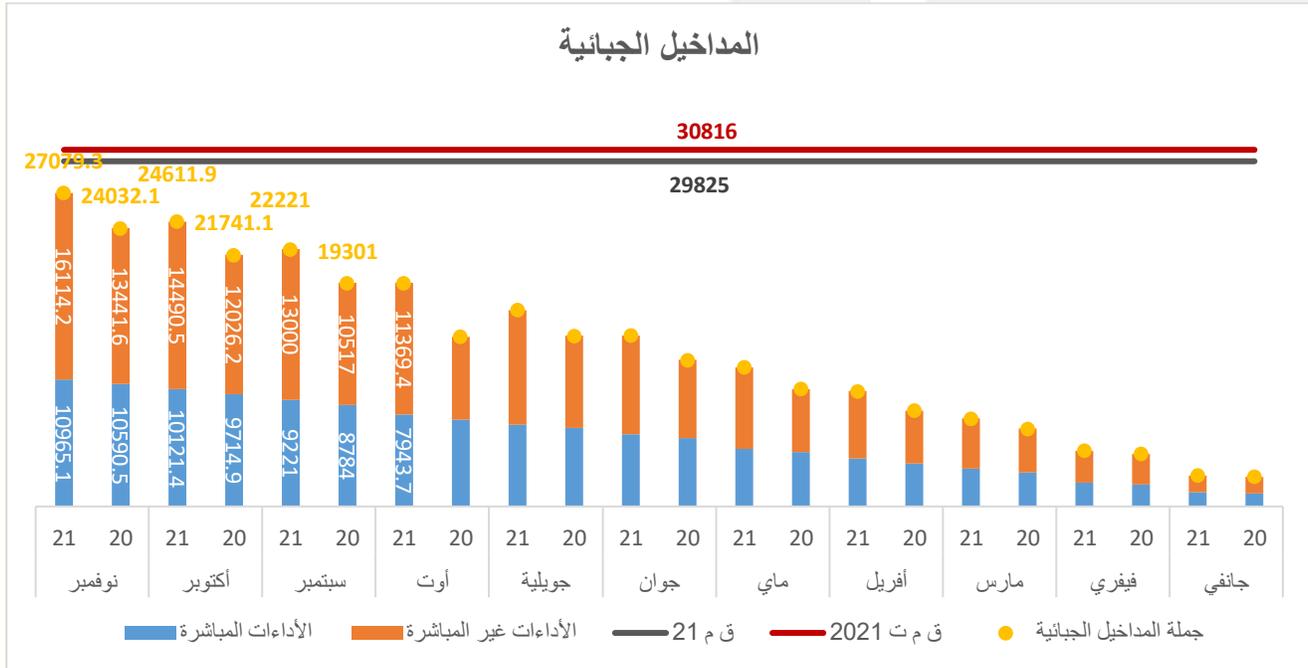
كما بلغت موارد الاقتراض والخزينة 15 209.7 م د (من المتوقع أن تبلغ 18695 م د حسب قانون المالية 2021 و 21 071 م د حسب قانون المالية التعديلي).



انخفض عجز الميزانية لـ 4 869.8 م د في موفى شهر نوفمبر 2021 بعد أن كان -5 733.8 م د في نوفمبر 2020 (من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية -7944 م د أو 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون المالية 2021 و-10 417 م د أو 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون المالية التعديلي 2021).

المداخل الجبائية

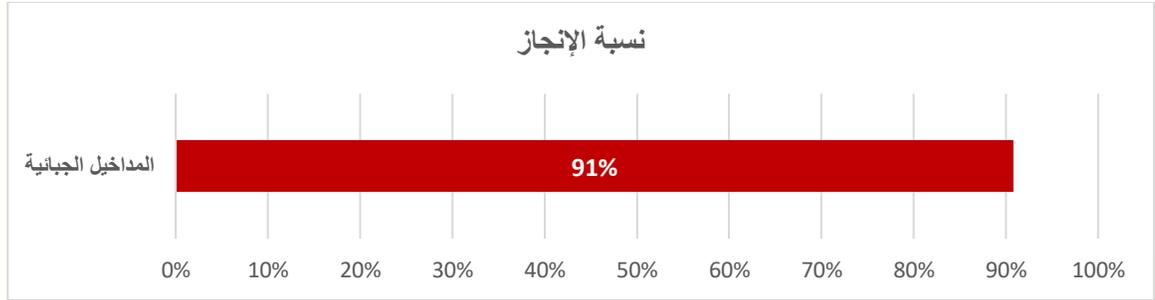
من المنتظر أن تبلغ 29 825 م د حسب قانون المالية 2021 أي بزيادة تقدر ب 24.6% مقارنة بسنة 2020 (نسبة الضغط الجملي تقدر ب 24.6%).



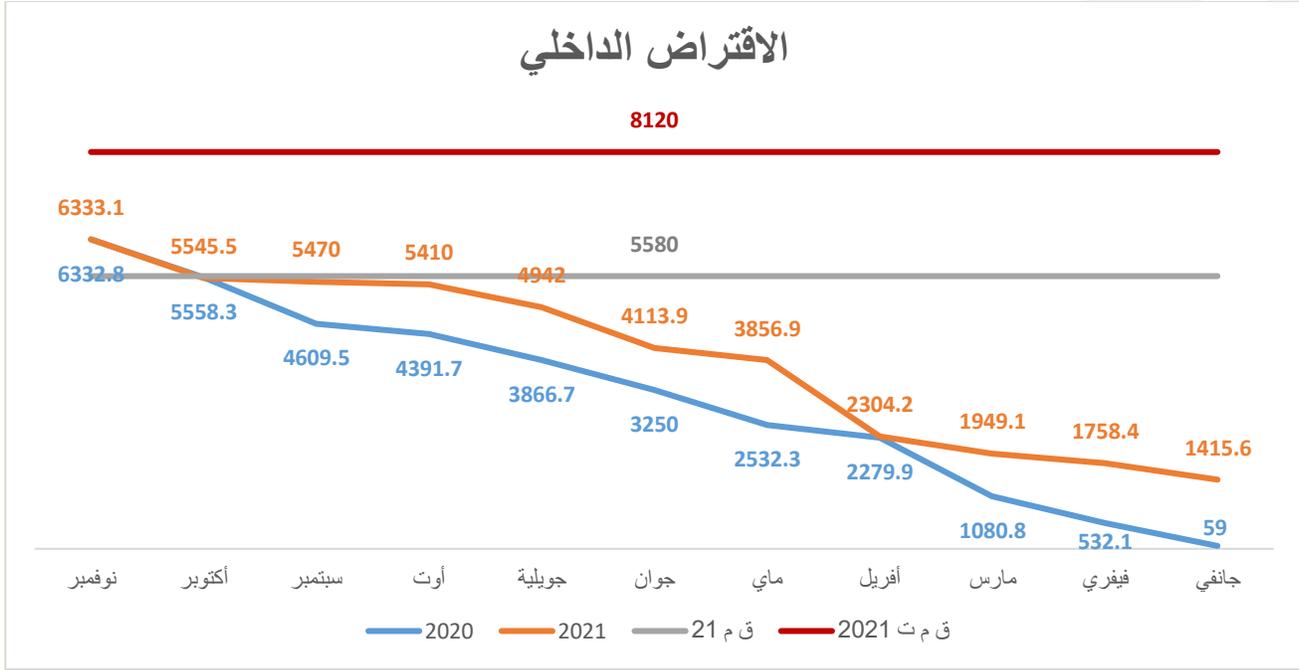
بلغت المداخل الجبائية 27 079.3 م د خلال شهر نوفمبر 2021 أي بزيادة 3 047.2 م د (12.7%) مقارنة بنوفمبر 2020.

ارتفاع العائدات الضريبية المباشرة ب 374.6 م د خلال شهر نوفمبر 2021 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020، أي بنسبة 3.5% وهو ما يفسر بارتفاع عائدات الأداء على الدخل ب 2.3% وعائدات الضريبة على الشركات غير البترولية ب 8.8% وعائدات الضريبة على الشركات البترولية ب 1.3%.

ارتفاع عائدات الضريبة غير المباشرة ب 2 672.6 م د خلال شهر نوفمبر 2021 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020، أي بنسبة 19.9%، حيث ارتفعت إيرادات المعاليم الديوانية بنسبة 19.5%، والأداء على القيمة المضافة بنسبة 24.8%، ومعلوم الاستهلاك بنسبة 14.7%، والأداءات والمعاليم المختلفة بنسبة 14.6%.

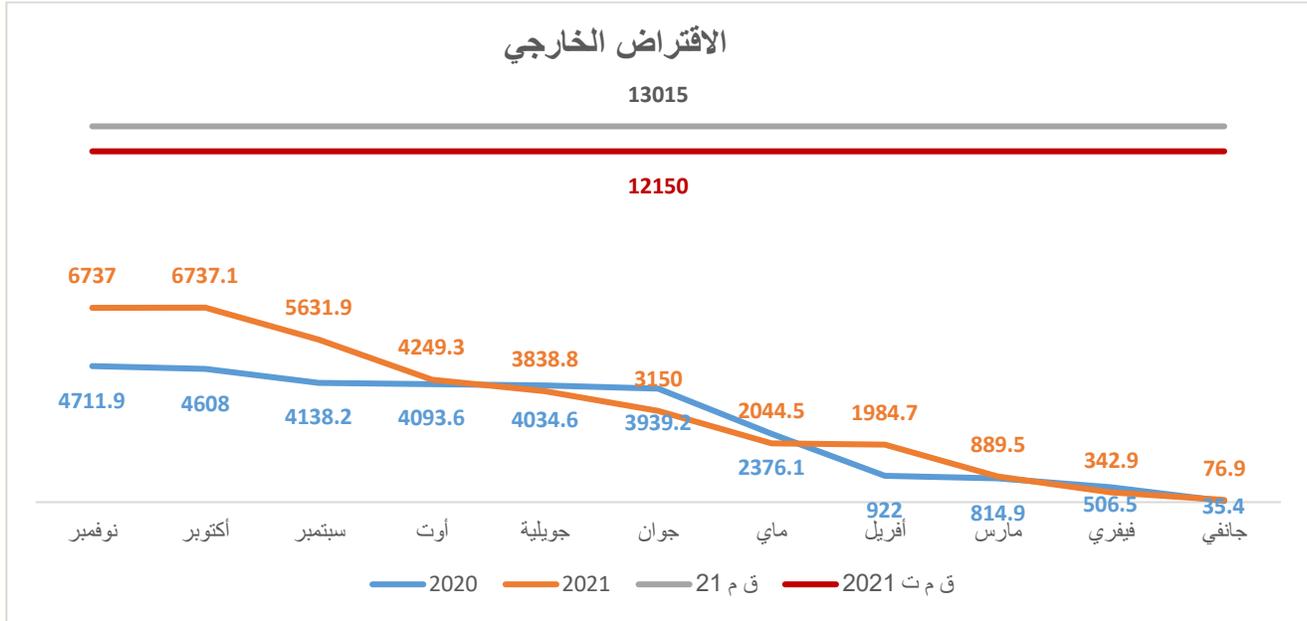


موارد الاقتراض



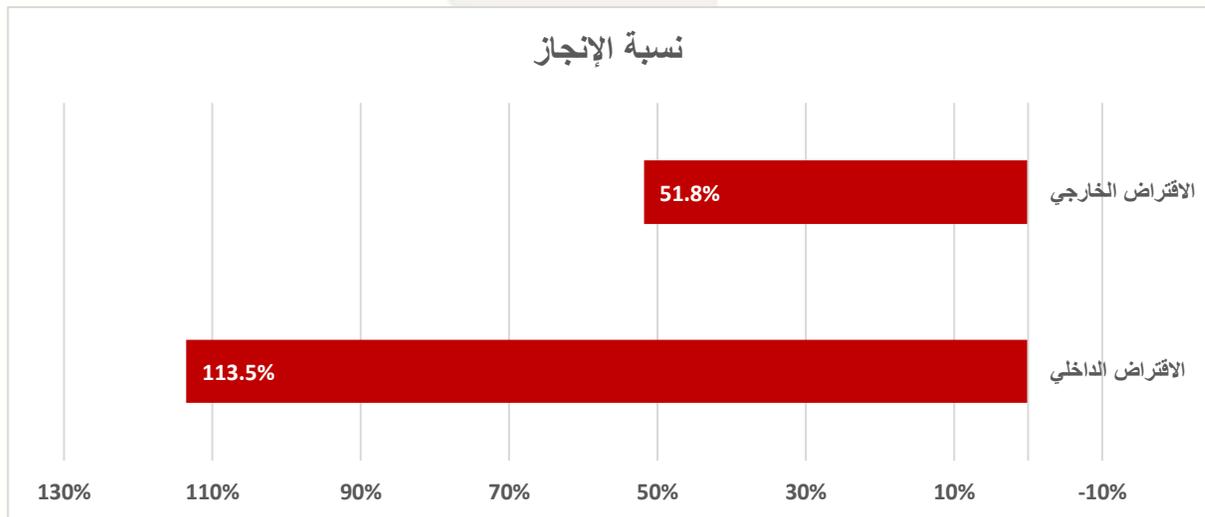
من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الداخلي 5 580 م د حسب قانون المالية 2021 أي تراجع يقدر بـ 94.8% مقارنة بسنة 2020. أما حسب قانون المالية التكميلي، من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الداخلي 8 120 م د.

بلغت قيمة الاقتراض الداخلي 6 333.1 م د خلال نوفمبر 2021.



من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الخارجي 13015 م د حسب قانون المالية 2021 أي زيادة تقدر بـ 172.8% مقارنة بسنة 2020. أما حسب قانون المالية التكميلي، من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الخارجي 12 150 م د

بلغت قيمة الاقتراض الخارجي 6 737 م د خلال نوفمبر 2021.



نفقات ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ هذه النفقات 44 241 م د حسب قانون المالية التكميلي 2021 مقابل 40 203 م د حسب قانون المالية الأصلي 2021.

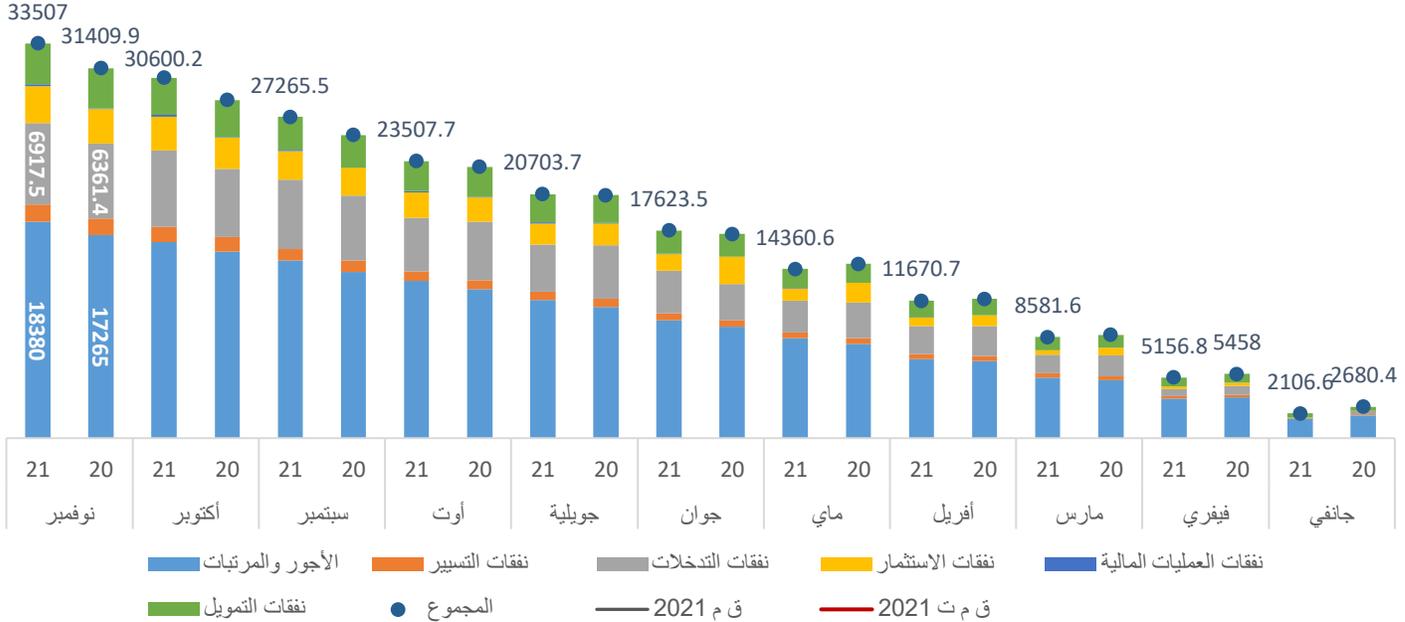
شهدت نفقات ميزانية الدولة خلال نوفمبر 2021 ارتفاعا بالمقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 بـ 2 097.1 م د لتبلغ 33 507 م د.

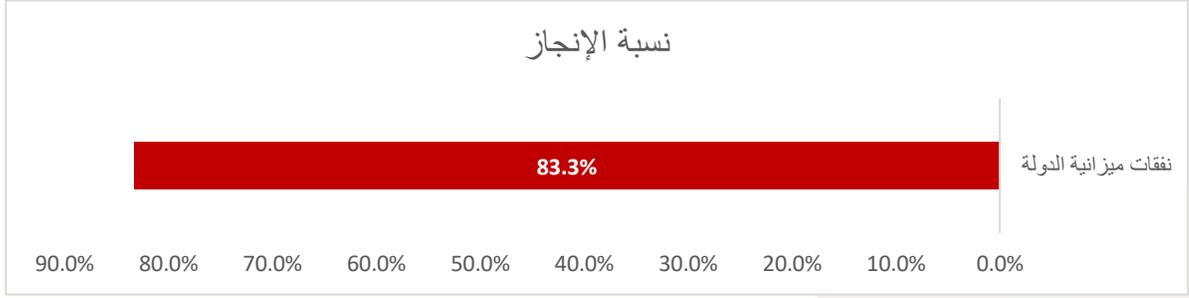
ارتفعت كلفة الأجور خلال هذا الشهر بـ 1 115 م د ونفقات التشغيل بـ 106.6 م د، ونفقات التدخلات بـ 556.1 م د ونفقات الاستثمار بـ 181.7 م د ونفقات العمليات المالية بـ 75.5 م د ونفقات التمويل بـ 62.2 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020.

نفقات ميزانية الدولة

44241

40203

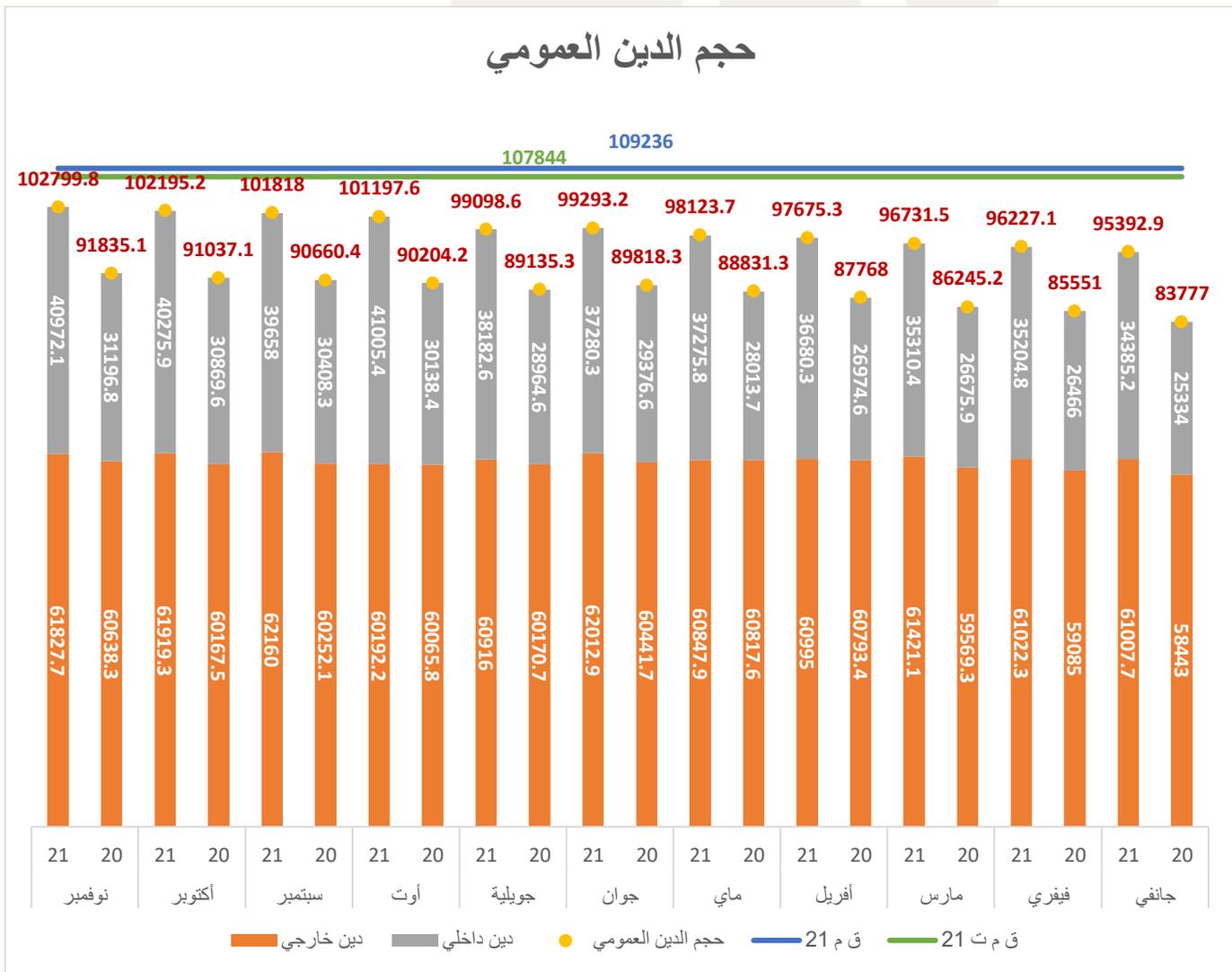




دعا صندوق النقد الدولي السلطات التونسية (في 23 جانفي 2021) إلى ضبط كتلة الأجور (وهي حاليا من أعلى الكتل في العالم) والدعم المخصص للطاقة والتحويلات إلى الشركات العامة لكي ينخفض عجز المالية العامة إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي، مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين، محذرا من أن العجز في الميزانية قد يرتفع إلى أكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي في حال غياب هذه الإجراءات.

الدين العمومي

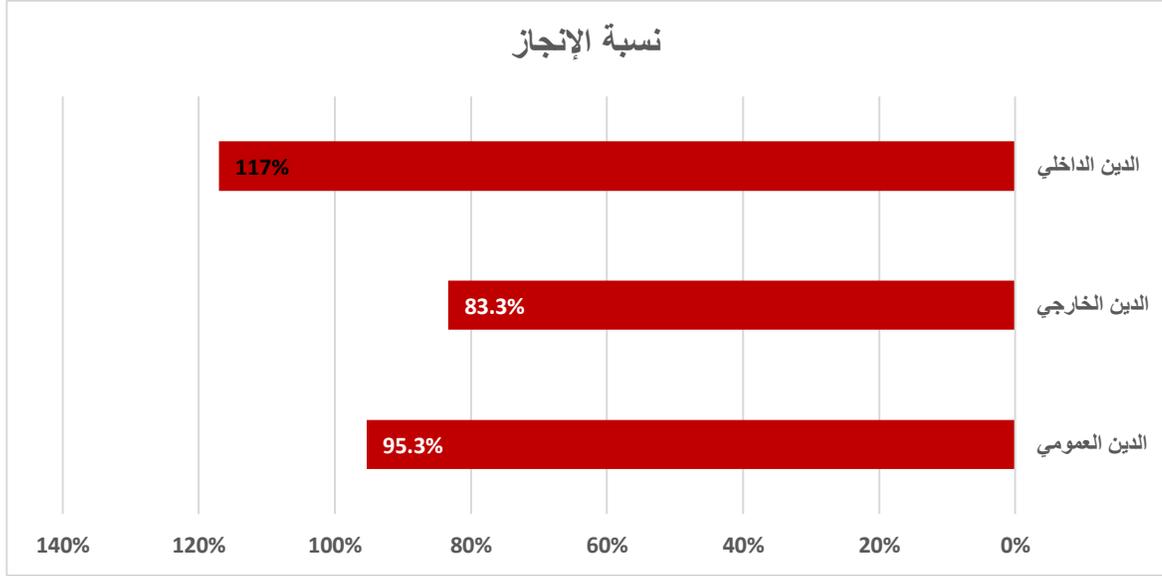
من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 109 236 م د في موفى سنة 2021 مقابل 92 782.2 م د في موفى 2020 أي بزيادة 16 453.8 م د، نتيجة التمويل الصافي لعجز الميزانية و تأثير أسعار الصرف و ارتفاع الإيداعات بالخرينة العامة. وبناء على ذلك، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2021 بـ 90.1% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 83.5% في موفى سنة 2020 و 72.5% مسجلة في موفى سنة 2019. أما حسب قانون المالية التعديلي، فمن المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 107 844 م د.



بلغ حجم الدين العمومي 102 799.8 م د خلال نوفمبر 2021 .

من المتوقع أن يبلغ حجم الدين الخارجي 74212 م د حسب قانون المالية 2021.
بلغت الديون الخارجية 61 827.7 م د خلال هذا الشهر.

من المتوقع أن تبلغ الديون الداخلية 35024 م د حسب قانون المالية 2021.



يبين الجدول التالي تأثير الزيادة بـ 10 مليارات في سعر صرف الأورو أو الدولار و100 مليار في سعر صرف 1000 يان ياباني على حجم الدين العمومي:

اليان الياباني	الدولار الأمريكي	الأورو	الزيادة في حجم الدين العمومي بحساب المليون دينار
25.7	58.2	134.3	

ترتبط مخاطر القدرة على تحمل الديون الخارجية إلى حد كبير بتطور أسعار الصرف. كما يجب الالتزام بالإصلاحات التي تشمل تخفيض دعم الطاقة، وزيادة كفاءة التحويلات الاجتماعية، واحتواء كلفة الأجور.